الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
كتلة لينتصر الشعب

باردو في 16 أكتوبر 2023

واردات عدد .....
16 أكتوبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2023/35.

من كتلة لينتصر الشعب

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: تقديم مقترح قانون ينقح القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

المصاحيب: - مقترح القانون

- شرح الأسباب

- قائمة النواب و إمضاءاتهم

تحية احترام و بعد

عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور و الفصلين 122و123 من النظام الداخلي نتقدم إلى سيادتكم باسم النواب الممضين أسفله بمقترح قانون ينقح القانون عدد35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

و السلام

رئيس كتلة لينتصر الشعب

علي زغدود

2023/35

مقترح قانون ينقح القانون عـدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

1- الفصل الأول:

تضاف عبارة محليا أولا قبل عبارة جهويا وعبارة إقليميا بعدها في الفقرة الثالثة من الفصل ليصبح كالآتي:

يهدف قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات إلى تكريس مبدأ المصالحة بين المؤسسات ومحيطها البيئي والإجتماعي من خلال مساهمتها في مسار التنمية المستدامة و الحوكمة الرشيدة وفقا للتشاريع الجاري بها العمل، وتتنزل المسؤولية المجتمعية ضمن المبادئ التي كرسها الدستور والمجتمع الدولي إستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق منظمة العمل الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة و التنمية.

و تعتبر المسؤلية المجتمعية مبدأ تنتهجه المؤسسات حرصا منها على ضرورة تحملها مسؤولية تأثير نشاطها على المجتمع و البيئة من خلال تبني سلوك شفاف يعود بالفائدة على المجتمع محليا أولا وجهويا و إقليميا.

2- الفصل الثاني:

تضاف للفقرة الأولى من الفصل الثاني جملة " وما سيبعث من شركات على إختلاف أنماطها وإختصاصاتها وقوانينها " لتصبح : تنطبق أحكام هذا القانون على المؤسسات و المنشآت العمومية الخاصة و ما سيبعث من شركات على إختلاف أنماطها وإختصاصاتها و قوانينها.

على المؤسسات المنصوص عليها بالفقرة الأولى تخصيص إعتمادات لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

2023/35

2023/35.

3- الفصل الثالث:

يعوض الفصل الثالث بفصل جديد هو كالآتي: تنجز المشاريع في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في المجالات التالية:

- البيئة و التغيرات المناخية

- التنمية المستدامة

- ترشيد استعمال الموارد الطبيعية و تثمينها

-دعم الفلاحة و الصيد البحري

- النقل و البنية التحتية مطارات و موانئ ومؤسسات عمومية .

-دعم البحث العلمي

-دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية

- الحوكمة الرشيدة

4- الفصل الرابع:

تضاف إلى الفصل الرابع في فقرته الأولى عبارة لجنة قيادة محلية..... وإقليمية

تحذف من الفقرة الثانية من الفصل الرابع جملة وفق قواعد.....و تغير بـــ : يخضع وجوبا لنتائج الانتخابات المحلية والجهوية والإقليمية في باب انتخاب أعضـــاء لجنة القيادة ليصـــبح الفصل على هذا النحو:

تحدث بمقتضـــى هذا القانون لجنة قيادة محلية وجهوية و إقليمية تحدد أولويات التدخل طبقا للفصل 3 أعلاه.

تضـــبط تركيبة اللجنة و اختصـــاصـــاتها و صـــلاحياتها بأمر حكومي يخضـــع وجوبا لنتائج الانتخابات المحلية و الجهوية والإقليمية.

2023/35.

2023/35 .

5- الفصل الخامس:

يلغى الفصل الخامس برمته و يعوض كالآتي:

تتولى لجنة القيادة المحلية و الجهوية و الإقليمية اقتراح المشاريع وتنفيذها ومتابعتها.

تلزم هذه اللجنة بنشر التقارير المتعلقة بالبرامج التي تم تنفيذها للعموم و التعريف بها.

6- الفصل السادس :

تضاف عبارتي المحلية و الإقليمية لكلمة اللجان في النقطة الثانية من الفصل لتصبح كالآتي:

....من اللجان المحلية والجهوية والإقليمية .

تلغى النقطتان الرابعة و الخامسة نهائيا من الفصل ليصبح الفصل السادس كالتالي:

يحدث برئاسة الحكومة مرصد المسؤولية المجتمعية يتولى:

-متابعة برامج المسؤولية المجتمعية ومراقبة مدى تطابقها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

-النظر في التقارير النهائية المقدمة إليه سنويا من اللجان المحلية والجهوية و الإقليمية.

-إعداد تقرير سنوي حول وضع المسؤولية المجتمعية يحيله إلى رئيس الجمهورية و رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة.

-إحداث و إدارة منصة إلكترونية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

-تضبط تركيبة المرصد و تنظيمه و تسييره بأمر حكومي.

2023/35 .

2023/35

شرح الأسباب

إن ما يدعو كتلة لينتصر الشعب إلى تقديم مشروع القانون الذي ينقح القانون عدد35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 هو جملة الأسباب التالية:

إن القانون عدد 35 لسنة 2018 بصيغته الحالية لا يتلائم مع توجه دستور الجمهورية التونسية فهو يركز أساسا على ما هو جهوي ولا يرتقي إلى تطلعات الشعب التونسي الراغب في القطع مع المنوال المركزي المسقط.

إن التنقيحات الواردة في مشروع هذا القانون تهدف إلى مزيد تفعيل قانون المسؤولية المجتمعية محليا و جهويا و إقليميا بما يضمن تكريس مبدأ المقبولية المجتمعية و إرساء مبدأ العدالة في المساهمة في المسؤولية المجتمعية و في حسن توزيعها و استثمارها في مختلف الجهات.

إن هذه التنقيحات تراعي مقترح إحداث لجنة قيادة محلية و جهوية و إقليمية وفق مبدأ التصعيد الديمقراطي الانتخابي الذي يضمن مزيدا من الحوكمة و الشفافية و الحياد و المسؤولية.

إن تصورنا للتنقيحات المقدمة يقوم على فهم لمسألة التنمية قوامه مراعاة خصوصيات كل جهة بشكل يتكامل فيه المحلي مع الجهوي مع الإقليمي ، إذ نعتقد أن للتنمية خيطا رابطا يجمع كل المشاريع في مخطط يستجيب لتطلعات الأهالي، و يجب أن ينفذ مرحليا بما يضمن تفكيرا تنمويا و استراتيجيا مواكبا لكل تطور أو تغير دولي .

و يدخل في هذا الإطار ما يمكن أن تتوجه إليه اختيارات الدولة التونسية إلى الاقتصاد التضامني المراعي لمبدأ العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للثروات.

و في الأخير تندرج هذه التنقيحات في إطار الاستجابة للأمر عدد589 لسنة 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم.

2023/35 .

2023/35.

قائمة الممضين على مقترح قانون ينقح القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

ع/ر	الاسم واللقب	الامضاء
01	محمد شعبان	
02	عمار العبيدودي	
03	نجيب عكرمي	
04	المختار عبد المولى	
05	عبد السلام الحاجي	
06	محمد ماجدي	
07	سندريا جريدي	
08	أمين ابو عذرة	
09	علي زعندود	
10	عادل بوسالمي	
11	لطفي السعداوي	
12	محمد صفو	
13		
14		
15		

2023/35.